العدد (1745) السنة السابعة - الأثنين (15) آذار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

## بالخطف والسرقة والتهريب

# رئيس عصابة يتحول إلى أكبر مورد للبضائع الاستهلاكية

إينـاس طـارق

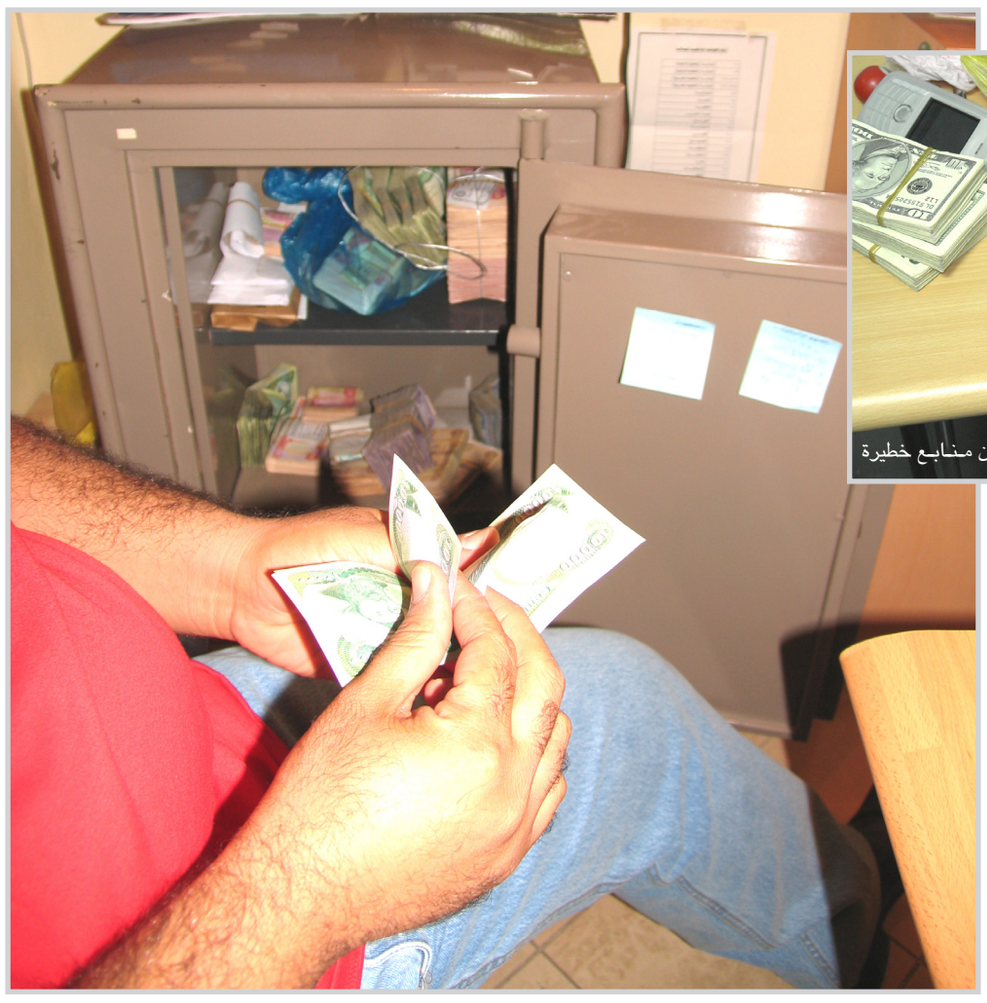

أمـوال كـبـيرة مـن مـنـابـع خطيرة

تعد عمليات غسيل الاموال جرائم لاحقة لانشطة غير قانونية حققت عوائد مالية غير مشروعة توصف احيانا بـ(الاموال القذرة) ما يتطلب إسباغ المشروعية عليها، ليتاح لاصحابها استخدامها علنا بيسر وسهولة. وعملية غسل الاموال هي الطريق الوحيد امام اصحاب هذه الاموال لاستثمارها مرة اخرى في مشاريع جديدة بدلا من إخفائها والتخوف المستمر من عواقب كشفها من قبل السلطات الرسمية. وغالبية هذة الاموال جاءت عن طريق السرقة المنظمة لاموال المصارف العراقية وهذا ماحدث في عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤.، فضلاً عن انتشار عمليات النصب والاحتيال بالعملة المزيفة،وكذلك عمليات تهريب الآثار والمخدرات والاسلحة، وحتى عمليات الخطف والتي يكون مقابل طلب مبالغ كبيرة لاطلاق سراح الضحية والكثير من المظاهر طرقت الاسواق العراقية دون سابق انذار، كتهريب العملات الصعبة والاحجار الكريمة والمعادن النفيسة كالذهب والزئبق والفضة والنحاس والممنوعات والمخدرات. ولا يخفى تاثير الاختلاسات المالية والتهرب الضريبي والتلاعب بالسجلات،مقابل ابرام صفقات تجارية ضخمة والتي تحدث في الدوائر الحكومية.

### خلافات تكشف المستور

منتصر يبلغ من العمر العقد الثالث جل عمله هو الوقوف في ركن شارعهم المطل على السوق الشعبي الواقع في منطقة بغداد الجديدة،وبقدرة قادر اصبح يستقل سيارة يتجاوز سعرها ١٢ ألف دولار، ويرتدي ارقى واغلى انواع الملابس ذات الماركات العالمية،كيف انقلبت الموازين هكذا ومن اين له كل هذا؟! وما هي الا أشهر حتى تم القاء القبض عليه بتهمة سرقة أموال كبيرة تقدر بـ ٢٠ مليون دينار من بعض محال الصاغة، يقول منتصر بعد سرقة الاموال والمصوغات الذهبية: استخدمت ذكائي في كيفية تشغيل تلك الاموال من دون ان تجذب الانظار والتساؤلات، فقمت بتحويل المبالغ المالية الى صديق قديم يقيم في احدى الدول المجاورة وطلبت منه ارسال بضائع مختلفة وان تكون جيدة ورخيصة الثمن،وهذه العملية ساعدتني كثيرا في اخفاء مصدر الاموال،ولولا حدوث خلاف مع شركائي وهم الاشخاص الذين ساعدوني في السرقة لما انكشف الامر.

### تقرير دولي

مصادر الأموال وحسب تقرير خصص لأسباب انتشار ظاهرة غسيل الاموال في العراق، وجعلته يحتل المرتبة الثانية.

إذ أن منظمة الشفافية الدولية اصدرت تقريرها في عام ٢٠٠٧ أشارت فيه الى أن العراق يقع في المرتبة الثانية من حيث شيوع حالات الفساد بين دول العالم. وهذه حقيقة غير مبالغ فيها والحالات الكثيرة التي ضبطت والمبالغ التي ارتفعت إلى مليارات الدولارات تؤيد ذلك. وللاسف لم يكن ابطال الفساد عراقيين فقط بل شاركهم في ذلك مسؤولون دوليون كبار وأجانب من مختلف الدول.

### مصادر الأموال

تتعدد مصادر الحصول على الاموال القذرة بتعدد وسائل الحصول عليها، وهي وسائل كثيرة ومتنوعة يأتي في مقدمتها:

١. عمليات الجريمة المنظمة كتهريب الآثار والمخدرات والاسلحة والاجهزة والمعدات العسكرية والصناعية، كذلك تهريب العملات الصعبة والاحجار الكريمة والمعادن النفيسة كالذهب والزئبق والفضة والنحاس والتجارة بالممنوعات.

٢. جرائم الفساد المالي والاداري والاخلاقي كالاختلاس والرشاوى والتهرب الضريبي والتلاعب بالسجلات الحسابية وقبض عمولات خاصة مقابل ابرام صفقات تجارية ضخمة.

٣. الأعمال الإرهابية للمنظمات السياسية المسلحة وما تقتضيه من تحويل اموال ضخمة بطرق غير شرعية لادامة النشاطات السياسية والعسكرية والاعلامية لهذه الحركات.

### الصفة القانونية

وفيما يخص انتشار ظاهرة غسيل الاموال او التعامل بالعملة المزيفة اكد مدير الجريمة الاقتصادية وضاح لـ (المدى): مع الأسف انتشرت هذه الظاهرة بعد احداث عام ٢٠٠٣- ٢٠٠٤ من سرقة مطابع النقود وتزييف العملة وضخها في السوق للتعامل بها وفي المقابل هم يجنون اموالا حقيقة يمكن تداولها امام الانظار والاتجار بها في السوق وهكذا العملة المزيفة تربك سوق المال وتضخم ثرواتهم، ولم يقتصر الامر على ذلك فقط انما تتعرض المصارف والاموال العامة والخاصة ايضا الى السرقة جعلت من هؤلاء السراق،يطفحون السوق بشراء كميات كبيرة من السيارات مختلفة الانواع والمناشئ،وبأي مبالغ مالية كانت المهم هو اضفاء الصفة القانونية على اموالهم، فضلا عن شراء العقارات والاراضي وباسعار تتجاوز اضعاف كلفتها الحقيقية.

### مديرية مكافحة الجريمة

واكد وضاح ان مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية وبالتنسيق والتعاون المستمر مع دوائر البنك المركزي (وحدة غسيل الاموال) ساعد ذلك بالكشف عن الكثير من تلك الاموال المسروقة والامر لايقتصر على الجهات الامنية والبنك المركزي فقط انما في استحصال المعلومات من المواطن الذي هو قد يعرف عن كثب هؤلاء الأشخاص السراق والمحتالين ويعلم ماذا كانوا وكيف اصبحوا بسرقة ماله ومال الاخرين فالمال العام هو حق الجميع فكيف يمكن ان يوظفه لمصلحته الشخصية ومنافعه المادية المتحققة اصلا من السرقة؟ والأمر لا يقتصر على ذلك فقط فهناك العديد من الاشخاص عندما اثيرت حولهم الشكوك والتساؤلات: من أين حصلوا على تلك الاموال؟ تأتي الإجابة بأن أخاه أو أقاربه بعث له هذه النقود لتشغيلها في العراق المهم من كل ذلك هو ان المجرمين يعطون الصفة القانونية لاموالهم القذرة فجريمة غسيل الاموال وحسب مسمياتها الدولية تعتبر من الجرائم القذرة.

### نماذج مختلفة

حقيقة هناك بعض الاشخاص الذين يشغلون حاليا مناصب تجارية في السوق ويسيطرون على غالبية المستورد من البضائع غير الصالحة أحياناً للاستهلاك البشري لكنها تلقى مع الاسف اقبالا ورواجا لدى المستهلك العراقي لاسباب عديدة قد تتعلق بفترة مديات سنوات الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق إبان حكم النظام المباد وما تبعه من احداث اخرى،كل ذلك ساعد هؤلاء المحتالين على الاستفادة من هذه الاوضاع واستغلال السوق واغراقها بمختلف المواد الغذائية والاستهلاكية ومن هؤلاء التجار الطارئين شخص يدعى (راس التدبير) كان رئيس لعصابة تقوم بخطف المواطنين وخاصة المتمكنين ماديا،و لفترة معينة من الوقت محصورة تقريبا بين عامي ٢٠٠٧ -٢٠٠٨ إذ قام بخطف تاجر وطلب مقابل اطلاق سراحه ٥٠ ألف دولار وشخص آخر ٦٠ ألف دولار ومن هذين المبلغين أصبح الآن هو اكبر مورد للبضائع الاستهلاكية،ويقيم خارج البلاد وكأن شيئا لم يكن،ولم يتوقف الامر على ذلك فقط انما ذكرنا سابقا تجارة المخدرات، والاسلحة وتهريبها من والى البلد، وتهريب الاثار النفيسة التي مع الاسف بيعت في المزادات العالمية باثمان بخسة لاتعادل قيمتها لانها نفيسة و لاتقدر بثمن.

### الجهاز المركزي

يقول احمد عبد السلام مدير سوق العراق للاوراق المالية لـ (المدى): العراق لديه قانون خاص معني بمكافحة غسيل الأموال، ومكتب متخصص ومرتبط بالمكتب الدولي لمتابعة ومكافحة الأموال المشبوهة، واضاف بأن لدى البورصة العراقية عضو ارتباط بينه وبين البنك المركزي ومكتب مكافحة غسيل الأموال.

كذلك أضاف: أن إيداع المبالغ في البنوك العراقية اذا زاد عن ١٠ الاف دولار يجب ان يستفسر عن مصدرها وحتى بالنسبة الى تحويل الأموال الى بعض الدول، أكد أن هناك دولاً تمنع أيضاً قبول تحويل الاموال اذا كانت غير معروفة المصدر، لهذا فالأشخاص الذين يجنون مبالغ غير قانونية اصولية ومجهولة المصدر،لايستطيع أصحابها توديعها في البنك المركزي العراقي والفروع التابعة له،فيلجأون الى شراء واستيراد انواع من البضائع حتى لو كانت أسعارها في البلد المستورد منه مرتفعة وعلى سبيل المثال سعرها ٢ دولار وعندما تصل الى الاسواق العراقية يطرحها للبيع بسعر دولار واحد وهنا هو لم يخسر لأن المال هو اصلا غير قانوني فقد جنى أرباحاً وأعطاه صفة قانونية لاموالة غير الشرعية.

واخيرا وحسب بيان اصدره البنك المركزي في شهر شباط ٢٠١٠ :ان البنك سوف يعمل على كشف جميع الاموال التي يشك بان مصدرها غير معروف ويحال أصحابها الى القضاء اذا ثبتت انها مستحصلة بطرق غير قانونية،وحاليا يتم التنسيق والتعاون مع الجهات الامنية لمعالجة ظاهرة غسيل الاموال والحد منها.

## من المسؤول عن رعايتهم؟

# معاقون جراء حروب الدكتاتور والإرهاب

تحقيق \وائل نعمة
تصوير \ مهدي الخالدي

**بعضهم أنعش الرياضة بحصد الميداليات.. وآخرون امتهنوا الحرف الشعبية**

ازدهـــار المـعـاقـين

رأيتها تمشي،تسرح بخيالها،موجودة وغير موجودة، تتكلم وفكرها بعيد، تنظر للناس ولا تحدد نظرها لشيء بعينه تسير بسرعة للعودة للمنزل وكأن الذي ينتظرها هناك لا يحتمل التأخير، تملكتني الرغبة لمعرفة ما يدور بخاطرها، أحببت أن اعرفها أكثر اقتربت منها وسألتها بخجل عن سبب حزنها وشرودها؟ أجابتني بحسرة تعصر قلبها «ابني حبيبي كل ما املك هو سبب همي وحزني» فقلت لها بفضول «هل أزعجك؟ هل أساء معاملتك؟ هل أخطأ في حقك؟». أجابتني «لا ولكن كنت أتمنى أن يفعل ذلك فانا أم وسأغفر له خطاياه».

فزادت عندي الرغبة بالسؤال وقلت لها «إذن هو المرض؟» أجابت بحسرة «انه موجود وغير موجود يعيش ولا يأخذ شيئا من الحياة لم يعش لحظة الحزن ولا الفرح، هائم بعالم لا نعرف له حدوداً شارد لا يتكلم وان تكلم لا نميز كلامه نطعمه وهو لا يحس بالجوع ونتوقف عن إطعامه وهو لا يحس بالشبع»!

فقلت لها «هل هذا لغز؟؟» قالت «لقد كتبت عليه العزلة، لا صديق له، ولا حبيبة وليس له غد يعيش لأجله، و حزني يكبر كل يوم عندما أرى ولدي يتقدم به العمر وتكثر احتياجاته وأنا تقل قدرتي على العمل»

فأدركت ما تتكلم عنه، إنها مأساة وجود إنسان معاق لم يكن له ذنب سوى الصدفة التي أوجدته في احد أيام السواد والرماد وقربه من تفجير أجلسه على كرسي الإعاقة قد يبقيه فيه ابد الدهر، عندها أحسستُ بحجم مسؤوليتها و سبب شرودها وحزنها وألمها.

### أرقام مخيفة!

أرقام مخيفة و مذهلة من المعوقين التي تطلعنا أجهزة الإعلام المرئية و المسموعة والالكترونية عليها. حيث بلغت نسبة المعاقين أكثر من ١٥٪ من عدد سكان العالم ، اي مايقارب ٩٠٠مليون شخص معاق.٨٠٪من هذه النسبة متواجدة في دول العالم الثالث والبلدان النامية والنسبة موزعة حسب اسباب الاعاقة التي من اهمها الحروب والكوارث الطبيعية التي خلفت ٥ ملايين معاق وللظروف التى يمر بها العراق ومحنته وقلة الخدمات الطبية فأن الارقام وحسب مصادر جمعيات المجتمع المدني تفيد بوجود٢،٦ مليون عراقي معاق من جراء الحروب خلال ثلاثة عقود وأكثر، ويؤكد المختصون بأن عدد المعوقين بعد عام ٢٠٠٣ ازداد لاكثر من ٣٠٪.

هذا الرقم في بلد تعداده السكاني يصل الى حوالي سبعة وعشرين مليون نسمة، يعتبر رقماً فلكياً وكارثياً بكل معنى الكلمة، أما اذا أخذنا النتائج السلبية التي تنعكس على طريقة عيش هؤلاء الأشخاص والمصاعب المادية والنفسية والانسانية التي تحيط بهم ويتم أسقاطها بأرادتهم او بدونها على أنماط حياة عوائلهم.

فيما يقول علي جمال عضو في جمعية المعوقين العراقية «لا توجد إحصائيات دقيقة أو حتى أرقام تقريبية لعدد المعاقين في العراق، لكن يذكر مراقبون انه لو تم الاعتماد على النسبة التي حددتها الأمم المتحدة وهي ١٠٪، فان عدد المعوقين هو أكثر من مليوني شخص.»

ويؤكد مراقبون ومنظمات إنسانية انه مهما كان الرقم ، فان شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة تواجه مشاكل كثيرة وما تتلقاه من دعم ومساعدة ورعاية من قبل جهات رسمية وغير حكومية قليل جدا مقارنة بحجم الاحتياجات ونوع الرعاية التي من المفروض ان تقدم لهم. الجهات الرسمية ومن خلال وزاراتها المعنية مثل وزارة حقوق الإنسان ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة أكدت أكثر من مرة تنفيذها العديد من المشاريع والخطط لخدمة ورعاية ودعم المعاقين منها المبالغ التي تقدمها شبكة الحماية الاجتماعية وفتح دور رعاية ومعاهد ومراكز متخصصة إضافة إلى توفير الرعاية الصحية والعلاج المجاني وطبعا قبل هذا كله التأكيد على أن كافة حقوق المعاقين محفوظة اعتمادا على مواد الدستور العراقي وخاصة المادة ٣٢ التي تنص على أن « ترعى الدولة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتكفل تأهيلهم بغية دمجهم في المجتمع، وينظم ذلك بقانون».

### إعاقة وإصرار!

يعاني غازي محمد(٤٠ عاماً)، من عوق منذ الولادة يجعله مجبرا على استعمال العكازين. ومع ذلك، يعمل كبائع صحف في منطقة البياع ببغداد وهو يؤمن القوت اليومي لعائلته المكونة من خمسة أفراد

يقول «لست حالة فريدة، وربما أكون أكثر حظا من معاقين آخرين تزداد عندهم نسبة العجز إلى درجة كبيرة، ومع هذا تجدهم يعملون في مهن لا يقوى عليها حتى الأصحاء من الناس.»

ويعّرف المعاق بأنه شخص مصاب بعجز كلي، أو جزئي، خلقي أو غير خلقي، إلى المدى الذي يحد من إمكانية تلبية متطلبات الحياة اليومية.

وتصنف الإعاقة بمعناها العام إلى ثلاثة أصناف كما يقول الدكتور علاء كاظم صالح، الأول هو الإعاقة الحركية (البدنية)، والصنف الثاني هو الإعاقة الحسية مثل ضعف السمع أو البصر، والصنف الثالث هو الإعاقة الذهنية مثل الشلل الدماغي.

أبو سعد، الذي يعمل في محطة لغسل وتشحيم السيارات بمنطقة النهضة، فقد ذراعه اليمنى في هجوم إرهابي في سوق الصدرية عام ٢٠٠٦ . ذكر «عندما تعافيت من الإصابات، كان علي أن أتأقلم مع وضعي الجديد، رغم مشقة ذلك، وأعود إلى عملي لكن بذراع واحدة. الجميع هنا ومن بينهم صاحب المحطة الذي زاد من أجري اليومي، ساعدوني على تجاوز الإعاقة وعدم التفكير فيها».

وأضاف «بالنتيجة، أنا أفضل حالاً من غيري. فقد ترك الإرهاب كثيرين عاجزين حتى عن رعاية أنفسهم، وتحت ظروف قاسية من العوز».

وقد أكد كل من غازي وأبو سعد بأن المعاقين بحاجة أكبر إلى مساعدة من قبل الحكومة، وبخاصة الذين يعانون من التحديات الأكبر.

ودعا المعوق والناشط في الدفاع عن حقوق المعاقين أحمد عبد الأمير إلى تشكيل لجنة وطنية عليا تعنى بحماية المعاقين.

ويتابع عبد الأمير الذي أصيب بطلق ناري في ساقيه خلال الحرب العراقية الإيرانية «لابد أن تتمتع شريحة المعاقين بجميع حقوقها المشروعة وتحظى بخدمات صحية واجتماعية مجانية، ورواتب تقاعدية مجزية يدفع عنها ضنك العيش، كما أن من الضروري توسيع معاهد ومراكز رعاية المعاقين وتكثيف البرامج والخطط لمساعدة وتأهيل القادرين على العمل منهم.»

وفي هذا الصدد أعلنت وزارة الشباب والرياضة في وقت سابق ضمن خطتها لعام ٢٠١٠ إنشاء مدن ومرافق رياضية في مختلف المحافظات العراقية لتلبي طموحات الرياضيين المعاقين.

أما وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فقد خصصت دائرة خاصة لرعاية المعاقين وبالأخص الأطفال منهم.

### الحروب العبثية!

علي عبد الخالق ناشط في الدفاع عن حقوق الانسان يقول «أن من يتحمل هذه الكوارث أولا النظام السابق الذي جعل من حياة العراقيين واجسادهم مختبرات حية ومتواصلة للموت والحروب والبطش ومختبرات لتجربة فعالية الاسلحة الكيمياوية و لتجربة كل ادوات التعذيب الجسدي المصنعة محليا او المستوردة من بلدان اخرى تدعي الانسانية وحقوق الانسان.

بالاضافة الى قوانين « بتر الاعضاء «التي اصدرها النظام السابق والتي أدت الى قطع وبتر اعضاء أساسية من بعض أجسام العراقيين مثل قطع اللسان وقطع الاذن وبتر الايادي والسيقان تحت مبررات لاتتعدى كونها جرائم أنسانية وأرهابية كبرى. ناهيك عن اعداد الذين أصيبوا بإعاقات نتيجة الحروب العبثية او في زنازين الظلم التاريخي في العراق..

علي يتمنى من الحكومة القادمة الالتفات وبقوة الى شريحة المعوقين. وان يتم ذلك من خلال بناء دور وشقق سكنية ذات مواصفات عالمية خاصة لاصحاب الاحتياجات الخاصة من المعوقين وماأكثرهم وأوفرهم في بلاد الرافدين التي تكاد تكون بلاد المعوقين. و التعاقد لتزويدهم بسيارات شخصية تناسب نسبة ومكان العوق وتوفير المعينات والممرضات المهتمات بمساعدة المعاق في قضاء احتياجاته براتب مجز وعمل ممرات خاصة خلال مراجعتهم للدوائر واستحداث اقسام خاصة لانجاز معاملاتهم وعدم تركهم في حر الصيف والانتظار الممل.

مـا خـلـفـه الدكتاتور

### الحاجة الى القوانين

فيما قال خليل محمد إبراهيم أستاذ جامعي وناشط وباحث في مجال حقوق الإنسان وذوي الاحتياجات الخاصة « أن ما قدم لحد الان إلى المعاق هو إجحاف بحقه إن كان دعما ماديا او معنويا او رعاية. و يذكر أن من أهم المشاكل التي تواجه ذوي الاحتياجات الخاصة عدم وجود قوانين جدية تدعمهم وما موجود تم صياغته من قبل أناس لا يمتون بأي صلة الى المعوقين ولا يعرفون ما هي مشاكلهم واحتياجاتهم».

### رياضة المعوقين

رياضة المعوقين في العراق من الجوانب المشرقة في حق هذه الشريحة المهملة، فتتمتع هذه الرياضة بقدر كبير من الاهتمام من قبل اللجنة البارالمبية، وقد حققت هذه الرياضة الكثير من الانتصارات وحصدت الكثير من الجوائز في المشاركات الدولية والأسيوية والعربية. الصحفي الرياضي أكرام زين العابدين يقول بأن فكرة الرياضة للمعوقين كانت في الاصل او السبب في تشكيلها على اساس تأهيلي، حتى تعطي القدرة للمعاق للاندماج مع المجتمع، لكن بأصرار المعوقين والجهات المسؤولة اصبحت رياضة انجازات فلم يعد يذهب اي فريق للمعوقين الى اي بطولة دون ان يكون حاصدا لجوائز او منجزاً لانتصار، ويضيف قائلا «منذ الستينيات والى الآن لم يحصد العراق في رياضة الاصحاء اي وسام برونزي،بينما على مستوى رياضة المعاقين فقد حصدنا منذ عام ١٩٩٢ الى الان ٥ اوسمة بين ذهبية وفضية وبرونزية وفي مختلف المجالات الرياضية، وأتذكر اللاعب فارس سعدون الذي حصل على الميدالية الذهبية في اولمبياد برشلونة سنة ١٩٩٢ في العاب القوى، و في اولمبياد أثينا حصل ثائر عباس على البرونزية في سنة ٢٠٠٤، وفي دورة بكين لسنة ٢٠٠٨ حصد كل من رسول كاظم في رفع الاثقال على الميدالية الفضية، وثائر عباس ايضا حصل على البرونزية.

ويشير الصحفي اكرام بأن الرياضيين المعاقين يعانون من قلة التخصيصات المالية مقارنة بما يحصدونه من جوائز ومايحققونه من انجازات، فربما يكون تعويض وتكريم هؤلاء المعاقين الابطال على مايبذلوه من جهد هو إعطاؤهم على اقل تقدير رواتب مجزية او ان تعطي لهم بيوت تثمينا لعملهم.

ومن جهة اخرى يؤكد الصحفي إكرام على ان هذه الرياضة تحتاج الى انشاء نواد رياضية في كل المحافظات. بالرغم من تشكيكه في امكانية حدوث مثل هذا الامر لان في رياضة الاصحاء لاتوجد لدينا نواد رياضية في كل المحافظات.

والجدير بالذكر أن اللجنة البارالمبية قد شكلت في عام ٢٠٠٣ بعد ان كان العراق متأخرا عن العالم في تشكيل اتحادات رياضية تختص برياضة المعوقين، فبعد تشكيل اللجنة صير الى تغيير الاقسام الرياضية الخاصة بالمعاقين من لجنة الى اتحاد، فتشكلت لدينا عشرة اتحادات رياضية، منها سلة الكراسي المتحركة، ورفع الاثقال، والسباحة وغيرها. والان تفكر اللجنة البارالمبية في تشكيل لجنتين جديدتين هما لجنة الرماية والقوس.

### اهتمام دولي

من جانبها أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في إعلانها الخاص بحقوق المعاقين الذي اقر عام ١٩٧٥ على حماية المعوقين جسمانيا وعقليا وتأمين رفاهيتهم وتأهيلهم وإنماء قدراتهم والعمل قدر المستطاع علي إدماجهم في الحياة العادية وان يتمتع المعوق بجميع الحقوق الواردة في المواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان و أن يعترف بهذه الحقوق لجميع المعوقين دون أي استثناء وبلا تفرقة أو تمييز. وللمعوق حق أصيل في أن تحترم كرامته الإنسانية وله أيا كان نفس الحقوق الأساسية التي تكون لمواطنيه الذين هم في سنه، الأمر الذي يعني أولا وقبل كل شيء أن له الحق في التمتع بحياة لائقة، تكون طبيعية وغنية قدر المستطاع.